

هيئة مفاكحة البتاع

لا، لا، العنوان ليس خطأ البتّة، بل كُتبَ وهو في كامل وعيه بالغياب الكامل لأي أثر متوقع من ذلك الكائن الهلامي!

حين تنتشي راقصةٌ ما وترى الراقصة الأخرى بجانبها منتشيةً أيضاً فإنها تقوم في هذه اللحظة بحركة (المفاكحة) أرجو أن تكون الصورة واضحة لكم! أما البتاع، فإنه (اللاشيء) أو (أي شيء) عند أخواننا المصريين.

الفساد يا سادة يرقص بيننا (ويردح) في نشوة عارمة (وعلى عينك يا تاجر)، والدليل أن الدولة اعترفت بوجوده، وأنشأت لمكافحة هيئة كاملة ومستقلة، لكن هيئتنا الموقرة أعطت وجهها (للبتاع) لتكافحه، ولا تسألوني ما ذلك البتاع لأنني لا أعرفه، فهو الفراغ والعبث واللاشيء، بينما أعطت مؤخرتها هناك للفساد الحقيقي لتقوم معه بعملية الرقص والردح (والمفاكحة).

هيئة (بصمنجية) العقود الحكومية، هم مثل المسافر النائم طول الطريق، يعرف أنه انتقل من مدينة إلى مدينة، ولكنه لا يعلم عن أي شيء دار خلال هذه الرحلة، وكذلك يفعل (البصمنجيون) يوقعون على أن المشروع بدأ، ثم يوقعون على أن المشروع انتهى، أمّا ما يتعلق بمضمون وفحوى وواقع وجودة المشروع فذلك أمر متروك لضمائر مهندسي الدائرة والمقاولين الغائبه، فإذا تعثر المشروع قامت هيئتنا الموقرة بإحصاء المشاريع المتعثرة فقط دون فعل آخر، مثل الذي يكتفي بعدّ اللكمات التي يتلقاها على وجهه!

هيئة (المخاطبات) الكسيحة، مبتورة اليد، مسمّلة العينين، صمّاء الأذنين،

التي لا تملك إلا (الحوقلة) بعد كل مشروع فاشل، أصبح شعارها هو المثل العربي «العين بصيرة، واليد قصيرة» فهي لم تفعل شيئاً يذكر حتى اليوم، والدليل: أن مشاريعنا في كل مكان (خرخرت) من أول مطر، ولله الحمد، وأن أكثر من ٧٠٪ من مشاريعنا في كل مكان متعثرة، ولله الحمد، بل وحتى شركة مثل أرامكو أصبحت مشاريعها متعثرة، و (مخرخرة)، ولله الحمد.

ولا زالت هيئتنا الموقرة تكتفي بالحوقلة وعدّ اللكمات، ولله الحمد، لقد أصبحت رقصة (الفساد) هي الرقصة المفضّلة لدى بعض المسؤولين، وأصبحت هيئة مكافحة الفساد هيئة (لما كحتهم) والرقص معهم، ولله الحمد، لقد أصبح الفساد ثقافة شعبية وعرفاً اجتماعياً، ولله الحمد.

إنني أتساءل: ماذا فعلت هذه الهيئة، وما دورها بالضبط؟!

لمن أنشأت؟

ومع من ترقص؟!

إنني أقترح إلغاء هيئة مفاكحة البتاع، وصرف مخصصاتها على لجان دائمة في إمارات المناطق، تتكون من مهندسين مختصين في المشاريع بأنواعها، وتكون مهامهم متابعة تنفيذ تلك المشاريع والإشراف عليها واستلامها من المقاولين، وإيجاد الحلول العاجلة لأي تعثر، والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة قبل البدء في تنفيذ أي مشروع، ومراعاة الأولويات والأوضاع، في كل منطقة، بل في كل مدينة وقرية على حدة، وأن تكون علاقة أعضاء هذه اللجان مباشرة بأمر المنطقة، وأن يخضعوا قبل تعيينهم لكشف حساباتهم المالية وحسابات عوائلهم، وأن يتمتعوا برواتب عالية وحوافز ممتازة وصلاحيات واسعة، وأن يكون مفهومهم لدى أعضاء هذه اللجان أن أي إخفاق لأي مشروع بعد استلامه هو من مسؤوليتهم المباشرة، وأن المحاسبة ستكون لهم فقط دون غيرهم.

إن صرف ملياري ريال كلَّ عشر سنوات على مثل هذه اللجان هو أجدى بكثير وأكبر أثراً من صرف مليارات على هيئات رقابية غائبة أو منزوعة الصلاحيات، كما أن خسارة ملياري ريال كلَّ عشر سنوات على أعضاء هذه اللجان هي أقل بكثير جداً من خسارة قيمة مشاريع مدينة واحدة في سنة واحدة حين تتعثر أو تنفذ بشكل غير صحيح!